

أن أهم توصية توصي بها هذه الدراسة هي: العمل على تطوير المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ميادين: التنافسية التسويقية، التنافسية التسييرية، التنافسية بالابتكار والإبداع والمقاولاتية. الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إعادة التأهيل، المرافقة، الجزائر.

Abstract:

Most of the managerial literature focuses on the study of the establishment of small and medium-sized enterprises on various procedures and stages of the analysis, this study aims to determine the extent to which Algeria is in the Small and medium-sized enterprises, relied on earlier studies and information provided by the competent bodies of small and medium-sized enterprises, and to note and analyze some aspects related to the subject, the most important Has been reached: small and medium-sized enterprises still need more attention by all parties concerned, and the most important recommendation recommended by this study is to develop competitive advantages for small and medium-sized enterprises, competitiveness in marketing, competitiveness of management, competitiveness of Innovation, creativity and entrepreneurial spirit.

Keywords: small and medium-sized enterprises, rehabilitation, accompaniment, Algeria.

المقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني، وتمثل وزنا ذا أهمية قصوى يعول عليه في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛ فهي الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، إلا أن الوضع الراهن الذي يميز الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الوطني خصوصا، والمتميز أساسا بالتحول نحو اقتصاد السوق،

التجربة الجزائرية في إنشاء، دعم

وتطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

L'experience Algerienne dans la création, le soutien et le developpment des petites et moyennes entreprises

الأستاذ: وليد بولغب.

أستاذ مساعد بكلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة محمد الصديق بن يحيى

جيجل.

المستوى: طالب دكتوراه في العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

فرحات عباس سطيف1

الملخص:

تركز معظم أدبيات التسيير في دراسة موضوع إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تحليل مختلف الإجراءات والمراحل وتهدف الدراسة إلى معرفة المدى الذي وصلت إليه الجزائر في مجال إنشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم الاعتماد على الدراسات السابقة وبعض المعلومات التي تقدمها الهيئات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ملاحظة بعض الجوانب المتعلقة بالموضوع وتحليلها، وأهم نتيجة تم التوصل إليها هي: لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى مزيد من الاهتمام من قبل كافة الأطراف المعنية بالموضوع، كما

العملية، ويربط كل منهما ببعض الأجهزة والتنظيمات التي تسهم في التخفيف من حدة هذه الصعوبات، وباعتبار أن موضوع إنشاء ودعم ومرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حديث العهد نسبياً حتى في الدول المتقدمة، لذلك فإن إخضاع مفاهيمه وتطبيقاته للدراسة يعطي أهمية واضحة للأساليب المتواجدة على مستوى الجزائر.

3. هدف البحث: في ضوء إشكالية البحث فإننا نهدف إلى محاولة تسليط الضوء على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل نشأتها وسبل دعمها ومرافقتها والتطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

4. منهج البحث: يهدف الإجابة على إشكالية البحث تم اعتماد الأسلوب الوصفي التحليلي في هذه الورقة البحثية، فالدراسة النظرية تمت اعتماداً على تحليل الأدبيات المتوفرة عن موضوع إنشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التطرق إلى كيفية دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء على ذلك قسمت هذه الورقة البحثية إلى جزئين، حيث أشتمل المحور الأول على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها، في حين ضم الجزء الثاني على مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأساليب ترقيتها وإعادة تأهيلها.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
اختلف الباحثون حول ضبط مفهوم متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أنه أجمع أغلبهم على إمكانية التوصل إلى محاولات لضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، عدد العمال، طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية، رقم الأعمال.¹

¹ شيراز حايك سي حايك، دليلة بركان، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، دراسة خاصة لولاية بسكرة، مداخلة مقدمة إلى المنتدى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15/16 نوفمبر 2011، ص 8

يفرض على مؤسساتنا للعب الدور المنوط بها ضرورة اتخاذ إجراءات تأهيلية بما ينسجم والوضع الجديد. كما تؤكد معظم نتائج الدراسات على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد أفضل الوسائل التي تحقق الانتعاش الاقتصادي، نظراً لسهولة تكيفها ومرونتها ما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، فضلاً عن إمكانية قدرتها على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لكن في نفس الوقت فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجهها الكثير من المشكلات، منها التسويقية والمالية والإدارية، التي تهدد بقاء الكثير منها، الأمر الذي جعلها تحظى بالأولوية ضمن مختلف برامج و استراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطوراً، وعرفت ازدهاراً كبيراً يؤكد ظهور العديد من الهيئات المرافقة لها، والتي منحت لها الأهمية والعناية الخاصة.

في هذه الورقة البحثية نقدم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعرض إلى واقع أجهزة مرافقة في الجزائر.

1. إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في سؤال جوهري وتساؤلات فرعي:

والسؤال الجوهري يتمثل في:

كيف تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي تتبين ضرورة طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

✓ ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما أهميتها؟

✓ ما هي أبرز مراحل نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

✓ فيما يتمثل دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2. أهمية البحث: تكتسب دراسة مثل هذه المواضيع أهمية علمية كبيرة، التي تكمن في محاولة دراسة موضوع إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من منظور متكامل يجمع بين مراحل الإنشاء وصعوبات هذه

والمتوسطة، ونص صراحة أن مفهومه يشكل مرجعا لكل البرامج والتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات، وحسبه فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية فهي مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار؛

✓ تستوفي معايير الاستقلالية؛

وعلى هذا الأساس عرف المؤسسة الصغيرة بأنها "المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو أن لا يتجاوز

مجموع الأصول السنوي لميزانيتها 100 مليون دينار". أما المؤسسة المتوسطة فهي "المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا، وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار أو أن يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 500 مليون دينار و 100 مليون دينار".

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وتتفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض السمات التي تميزها عن باقي المؤسسات، يمكن إجمالها فيما يلي:³

✓ الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع.

✓ يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق.

✓ بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالبا من طرف شخص واحد مسئول إدارياً، مالياً وفنياً.

✓ بساطة التكنولوجيا المستخدمة نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير.

✓ تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص نسبة هامة من البطالة، التي في الغالب

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، و يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 إلى 50 عامل". أما في الجزائر فقد استند المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 إلى ثلاثة معايير: عدد العمال، رقم الأعمال، ومجموع الأصول، والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات²:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال
مصغرة	09 - 01	أقل من 20 مليون دج
صغيرة	49 - 10	أكبر من 200 مليون دج
متوسطة	250 - 50	من 200 مليون دج - 02 مليار دج

المصدر: لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(PME /PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15/16/نوفمبر 2011، ص5.

كما يتضح من التعريف المدرج بالقانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أستند إلى أهداف السياسات الداعمة للمؤسسة الصغيرة

لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة و² (كأداة للحد من معدلات البطالة في PME /PMI المتوسطة) الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15/16/نوفمبر 2011، ص5.

³ شيراز حايك سي حايك، دليلة بركان، مرجع سابق، ص8

تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

✓ المرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي، والتحول بسرعة من نمط إنتاجي لآخر بما يتلاءم مع توجهات السوق.

✓ ارتفاع كثافة العمل دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.

✓ إمكانية إقامتها في الأماكن التي تفتقر إلى البنى التحتية، الأمر الذي يساعد على انتشارها الجغرافي في المناطق الريفية والمناطق العمرانية الجديدة.

انطلاقاً من هذه الخصائص فرضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها كشريك فعال في النسيج الاقتصادي وكدعامة استراتيجية للتنمية الاقتصادية.

ثالثاً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي لتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، ونستعرض فيما يلي بالتفصيل أهم هذه الأدوار:⁴

1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد فلها الدور الفعال والأهمية البالغة في تحريك الاقتصاد الوطني والتأثير فيه، ويتمثل ذلك من خلال:

أ- المساهمة في توفير فرص العمل و تقليل مشكلة البطالة: خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل

رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ⁴

ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2008، ص26.

الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال، وعلى سبيل المثال وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998 أكثر من 15 مليون فرصة عمل.

ب- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية: حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن و التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى.

ج- تقديم منتجات و خدمات جديدة: يوجد طريق آخر هام تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وهو تبنيها وتشجيعها للاختراعات، وتقدر منظمة العلوم الوطنية أن نسبة حوالي 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذه النسبة المذهلة ت ظهر حقيقة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنفق نسبة تقل عن 95% من تكاليف البحوث والتطوير في أمريكا.

د- المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات: وتؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج، ففي ألمانيا تمثل صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية، وفي إيطاليا تصل هذه النسبة إلى نحو 47% ، وفي فرنسا تصل النسبة إلى نحو 27% وفي الولايات المتحدة تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المصدرين حوالي 96%، قاموا بتصدير حوالي 30% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

و- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى: حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى (أي تعتبر مؤسسات مغذية) وعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال

التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف تنافسية.

ج- التخفيف من المشكلات الاجتماعية : ويتم من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا.

المحور الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأساليب ترقيتها
من الضروري معرفة مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأساليب ترقيتها، وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: عرف الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة مراحل أساسية منذ الاستقلال ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. المرحلة الأولى: مرحلة تهميش القطاع الخاص 1962-1982: لقد كانت حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممولة للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية،⁷ تميز الاقتصاد الوطني في هذه

موتورز مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هذه المؤسسات.⁵
2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاجتماعي: إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أدوار في الجانب الاجتماعي يمكن إجمالها في النقاط التالية:⁶

أ- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع : تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين للعمل على اكتشاف احتياجاتهم والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وربط العلاقات مع المستهلكين يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسات.

ب- المساهمة في التوزيع العادل للدخل: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل المتاحة، وهذا النمط من

والمتوسطة الصغيرة المؤسسات الله غالم، حنان سبع، واقع عبد⁵
حول الوطني الوطني، الملتقى الاقتصاد تنمية في ودورها الجزائر في
الصغيرة المؤسسات في المالي المحاسبي النظام وأفاق واقع
الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013، الجزائر، جامعة في والمتوسطة
ص7

برنو نور الهدى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر⁶
المركز:، نشرت بواسطة "مراحل تطورها وودورها في التنمية
مشاريع، في قسم الدراسات الاقتصادية الديمقراطية العربي
، بعد الإطلاع على الموقع: بحثية

بتاريخ 2016/06/08 على http://democraticac.de/?p=40830

11:00 الساعة

⁷ نور الهدى برنو، مرجع سابق

الوطني، والذي يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وكذا إتمام ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها. وقامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة، وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا وحيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة.

3. المرحلة الثالثة: الإصلاحات الاقتصادية 1988-2000: إن اعتماد النهج الاشتراكي لحقبة طويلة من الزمن و الذي كان يشجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص لم يؤد إلى تحقيق تنمية اقتصادية،¹⁰ لذا شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988 تحولا جذريا نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986 في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي المتبع وقد أصدرت جملة من القوانين أهمها¹¹:

-قانون الاستثمار 1993 المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ بتاريخ 5 أكتوبر 1993، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون المنافسة (المادة 37 من دستور 1996):¹²

4. المرحلة الرابعة: تشجيع الاستثمار الخاص وتطويرة بعد 2001: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم عوامل نجاح الدول المتقدمة، إلا أن الخيارات

المرحلة بالاقتصاد المخطط ذي النهج الاشتراكي، وكان الاهتمام آنذاك بالمشاريع الثقيلة والمؤسسات الكبيرة الحجم مثل (SONACOM, SONELEC, SN.METAL) ولم تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا من الاهتمام لدي الدولة، وكان القطاع الخاص ممثلا بالمؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية منها،⁸ فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة من خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر، حيث بقي القطاع الخاص طيلة هذه الفترة مراقبا بصرامة خاصة بجباية تحد من أي تمويل ذاتي وقوانين عمل قاسية تحرم المؤسسات الخاصة من التجارة الخارجية.

2. المرحلة الثانية: وضع إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الوطني الخاص 1982-1988: تميزت هذه المرحلة بانخفاض مداخيل الدولة وذلك نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986 وكان لذلك اثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام و التي كانت تمول من خزينة الدولة،⁹ وتتجسد هذه المرحلة في صدور القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص

⁸عبد الرحمان بن عنتر، واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد 24- العدد الأول، 2008، ص152

المؤسسات تطوير و عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية⁹ تأهيل الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات والمتوسطة في الصغيرة مخبر العربية اشراف الدول في المتوسطة و الصغيرة المؤسسات بوعلي بن حسيبة افريقيا جامعة شمال اقتصاديات و العولة أفريل 2006، ص1039 و 18 و 17 يومي الجزائر،-بالشلف

¹⁰عاشور كتوش، محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص1040.

¹¹نور الهدى برونو، مرجع سبق ذكره.

¹²شيراز حاييف سي حاييف، دليلة بركان، مرجع سبق ذكره، ص9

رابعاً: هيئات داعم ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: وتتمثل أساساً في:

1. الهيئات المرافقة: أنشأت الحكومة مجموعة من الهيئات والمؤسسات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي نذكر منها: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSE)، الوكالة الوطنية لتطوير الاجتماعي (ADS)، الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC)، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى برنامج (MEDA)¹⁵؛

2. إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر وتتأثر بمحيطها التي تعيش فيه، ولا تستطيع الرقابة عليه، لذا من الضروري تدخل السلطات العمومية بآلياتها المختلفة لوضع وتوفير الشروط الموضوعية للمنافسة الحقة، باتخاذ مجموعة الإجراءات اللازمة وأن توفر المستلزمات الضرورية التي نجعلها في:

أ- تأهيل العنصر البشري: باعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كل المستويات، فهو وحده يستحق ذلك¹⁶ لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعوقات.

ب- تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية: لأن البنوك والمؤسسات المالية يعتبران الشريك الفاعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

الاقتصادية التي رسمتها السياسات التنموية السابقة التي شجعت على إنجاز المركبات الاقتصادية الكبرى والاستثمارات الضخمة لم تعط للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأهمية والمكانة التي تستحقها الأمر الذي قلص من مدى نجاعتها وفعاليتها في المحيط الاقتصادي الوطني، غير أنه بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أصبح هذا القطاع يسترجع مكانته في الاقتصاد الوطني¹³، وتتمثل هذه الإصلاحات أساساً في:

— القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001.

— القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001: وهو القانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها: تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والبحث على تنافسيتها والمساعدة على تحسين آرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم ومساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاول والإبداع فيها ومعالجة ملفات تمويلها، وتسويق وتصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية¹⁴.

¹⁵ لخضر أوصيف، أحمد علماوي، مرجع سابق، ص 10

¹⁶ الصغيرة المؤسسات وتطوير تأهيل تومي، مستلزمات ميلود

تأهيل الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات في والمتوسطة 18 و 17 العربية، يومي الدول في المتوسط و الصغيرة المؤسسات بالشلف، الجزائر ص 999. بو علي بن حسية، جامعة 2006 أبريل

¹³ عاشور كتوش، محمد طرشي، مرجع سبق ذكره،

ص 1041.

¹⁴ نور الهدى برنو، مرجع سابق

الأجور و تشخيص مجالات التشغيل والتكفل بالدراسات التقنية- اقتصادية للمشاريع الجديدة.¹⁷ وذلك فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 40 سنة.

د- مشاتل المؤسسات: تضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها. وتعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتتكفل مشاتل المؤسسات باستقبال واستضافة ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع، تسيير وإيجار المحلات، وتقديم الخدمات الملحققة وتقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط.

د- مراكز التسهيل: حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي في فيفري 2003، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلالية المالية، كما تعمل على تطوير ثقافة المبادرة، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها، ومحاولة تامين البحث من خلال توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومختلف مراكز البحث ومؤسسات التكوين، والأقطاب التكنولوجية والصناعية.¹⁸

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: انطلقا من سنة 2001 زاد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالإحصائيات الموجودة بين يدينا تشير إلى أن نصف عدد المؤسسات الصغيرة و

ج- تأهيل المحيط الإداري بكل مكوناته: أي تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا الإدارة الجمركية، والإدارة الجبائية، ومركز السجل التجاري.

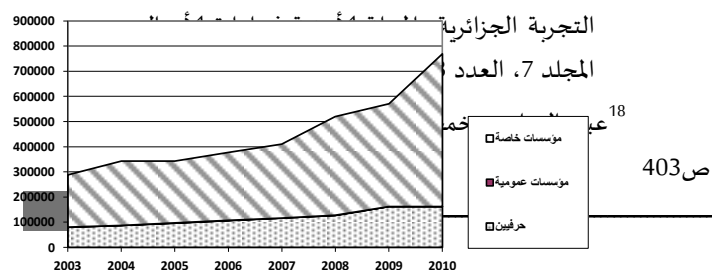
د- الرعاية والاحتضان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى الرعاية والاهتمام من قبل السلطات العمومية التي يفترض عليه في المدى القصير بضرورة بعث برنامج شامل لاحتضان وتأهيل وتطوير وتحضير هذا النوع من المؤسسات لقواعد اقتصاد السوق.

3. واقع نظام دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر مع نهاية الثمانينات جاءت قوانين عديدة تشجع على الخصخصة والعمل الحر، ومن بينها قوانين الاستثمار والقروض المصغرة وغيرها، وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات ولا سيما الصغيرة منها، ومن أهم هذه الهيئات ما يلي:

أ- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001، في شكل شبك وحيد غير ممرکز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن. يُخوّل للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة تأهيل وهيكلية المؤسسات. ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة، وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار.

ب- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في جويلية 1994، ويساهم في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، من خلال التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و

1.1.1.1. عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايب، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع



شكل رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في

الجزائر خلال الفترة 2003 – 2010.

المصدر: لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME /PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15/16/نوفمبر 2011، ص9.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في زيادة عدد مناصب العمل في الجزائر من خلال زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص وقطاع الحرفيين، بخلاف القطاع العام الذي سجل تناقص في عدد مناصب الشغل على طول الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2010، كنتيجة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية، وفيما يخص معدل البطالة في الجزائر فإنه يبقى يسجل انخفاضا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ 12.2 % و 11.3 % خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي،²⁰ كما تشير إحصائيات أخرى إلى أنه يوجد تزايد مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث ارتفع العدد من 207.949 مؤسسة خاصة سنة 2003 إلى 686.825 مؤسسة خاصة سنة 2012.²¹

وبغرض تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم كذلك القيام بـ

✓ إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2003/02/25 لاستقبال واحتضان ومرافقة

المتوسطة الموجودة في الجزائر أنشأت خلال الفترة 2001-2007، أي بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 12 ديسمبر 2001، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 606 737 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (207 949 مؤسسة)، وخلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاضا مسجل بـ 288 مؤسسة خلال 07 سنوات، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 79 850 مؤسسة خلال سنة 2003 ليصل إلى 162 085 في نهاية 2009. كما هو موضح في الجدول التالي:¹⁹

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2010.

مؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
عمومية	788	778	874	739	666	626	598	560
حرفية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

المصدر: لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME /PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15/16/نوفمبر 2011، ص9.

ويمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتماد على معلومات جدول رقم (02) من خلال الشكل البياني الآتي:

²⁰ لخضر أوصيف، أحمد علماوي، مرجع سابق، ص9.

²¹ محمد كربوش، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثلها الجزائرية؟، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص 130

لخضر أوصيف، أحمد علماوي، مرجع سابق، ص8

الخماسي (2010-2014)، إنشاء المركز الوطني لتطوير المناولة،²⁴ إنشاء المرصد الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مراكز الامتياز للفخار والسيراميك وصناعة الحلي والأحجار الكريمة بالشراكة مع دولة البرازيل.²⁵

- المصادقة على قانون جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016/11/30: ما ينص عليه نص القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد نشر في وكالة الأنباء الجزائرية يوم 22 - 12 - 2016، ويتضمن نص القانون المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع يوم الخميس بمجلس الأمة عدة إصلاحات لدعم هذه المؤسسات، وتعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كل مؤسسة انتاج للسلع و/أو الخدمات وتشغل من شخص واحد الى 250 شخصا دون أن يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 مليار دج وحصيلتها السنوية 1 مليار دج. و تنص المادة 15 على تدابير المساعدة و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتستفيد من تدابير الدعم المنصوص عليها في المادة 7 من هذا النص "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمتلك رأسمالها الاجتماعي في حدود 49 في المائة من قبل شركة او مجموعة شركات رأسمال الاستثماري" وكذا "وفق حجمها والاولويات المحددة حسب شعب النشاط." ويتولى حساب التخصيص الخاص ممثلا بالصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية نفقات تسيير الوكالة المكلفة بتنفيذ استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعمليات دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتعطى الاولوية في

²⁴ شيراز حايك سي حايك، دليلة بركان، مرجع سابق، ص 10

²⁵ شيراز حايك سي حايك، دليلة بركان، مرجع سابق، ص 11

المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات المختلفة.

✓ إنشاء المجلس الوطني في 2003/04/22 المكلف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية.²² وتم كذلك إنشاء:

-الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME: أنشئت لتجسيد سياسة التعاون والشراكة، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم: 165/05 المؤرخ في: 2005/05/30، وهذه الوكالة هي هيئة ذات طابع إداري تتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية، وتكون تحت إشراف وزارة الصناعة، فالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي جهاز تابع للدولة يعمل على تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل أهم مهامها في تنفيذ الاستراتيجية القطاعية فيما يخص ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعته، وكذلك تحسين الخبرة وتقديم الاستشارة فيما يخص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص الإنشاء والتوقف عن النشاط وتغيير النشاط.

✓ جمع واستغلال ونشر المعلومات المتعلقة بمجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²³

وقد كشف مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات سابقا أن السوق الجزائرية تضم حاليا أكثر من 620000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، السلطات العمومية إعطاء أقصى أهمية بتسجيل عمليات مركزية ونوعية من خلال إنشاء أكثر من 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال

²² شيراز حايك سي حايك، دليلة بركان، مرجع سابق،

النتائج والاقتراحات:

تتلخص أهم النتائج والاقتراحات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة فيما يلي:

النتائج:

- يمتاز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالعديد من الخصائص والمزايا، فهو ينمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو المؤسسات الكبيرة، مما يجعل منه وسيلة وأداة لخلق فرص للعمل والتخفيف من معدلات البطالة؛

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في دعم الناتج الوطني وفي خلق مناصب للشغل في الجزائر، لكنها تعاني من مشاكل عديدة تحد من دورها الاقتصادي والاجتماعي؛

- يجب أن يتوافق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع نمو احتياجات سوق العمل (نوعية اليد العاملة) في الجزائر، وإلا لن تكون هناك فائدة كبيرة

(تنحصر الفائدة في بعض المجالات) من إنشاء هذا النوع من المؤسسات؛

- يؤدي التركيز الحاصل على العاصمة والمدن الكبيرة في توزيع الموارد في الجزائر إلى تمركز البنية التحتية في هذه المدن، مما يحدث خلل في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كثيرا ما تحتاج لأن تكون قريبة من البنية التحتية لتسهيل عملها عملية التسويق، وبالتالي تصبح مناصب العمل متمركزة في مناطق محددة عبر الوطن؛

- ظهر الاهتمام بدعم ومرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع بداية التسعينات، أي في المرحلة التي شهدت بداية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولعبت دورا هاما في مجال تقديم الدعم للمنشآت يظهر خاصة في شكل منح الإعانات، كما أنها حملت إجمالا الطابع الاجتماعي والتضامني بالدرجة الأولى.

- لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حاجة إلى مزيد من الاهتمام من قبل كافة الأطراف المعنية بالموضوع.

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرقم الاعمال ومجموع الحصيلة السنوية إذا صنف في فئة وفق رقم الاعمال أو مجموع حصيلتها وصنفت في فئة أخرى وفق عدد عمالها، كما أتاح هذا النص للجمعيات المهنية والتجمعات التي تنشئ هيكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الدعم المالي او المادي للدولة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.²⁶ كما ينتظر أن تعطى الأهمية والرعاية اللازمين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النموذج الاقتصادي الجديد الرامي إلى تنويع الاقتصاد الوطني.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن الجزائر تولي أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل الدولة منذ سنوات على وضع خطط وبرامج لتطوير تنافسية هذه المؤسسات وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتحاول التنويع في مصادر تمويل هذه البرامج والخطط بين المصادر المحلية والأجنبية والذاتية للمؤسسات، كما أنها حاولت تطوير وتنويع الآليات والأدوات العملية لتنفيذ برامج التأهيل بالاعتماد على : خطوط الإقراض المحلية والأجنبية، صناديق التأهيل الخاصة، صناديق الضمان، وصناديق رأسمال المخاطرة، ومع ذلك تبقى هذه المصادر والآليات دون التطلعات المرجوة، أضف إلى ذلك التأخير الكبير المسجل في تنفيذ برامج التأهيل المسطرة.

ويرى الأخصائيون أن تعدد برامج التأهيل وتعدد التوصيات عليها يعد عاملا أساسيا في تبذير الموارد وفي تأخير تنفيذ البرامج، ولهذا يحيد أن يكون برنامجا واحدا تشرف عليه وصاية واحدة.

التوصيات:

- تشجيع الدولة لكل أجهزة الدعم والمرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف إلى ترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملتها، ولا سيما المشاتل والحاضنات.
- ضرورة مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة توفير المعلومات الضرورية الخاصة بمختلف موردي التجهيزات والمواد الأولية الخاصة بمختلف النشاطات التي يتجه إليها المنشئين.
- تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية، ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المنشئين فيها، وذلك بهدف التعريف أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.
- ينبغي إقامة علاقات فيما بين المؤسسات الصغيرة ذات النشاط المتكامل، وأيضا فيما بين هذه المؤسسات ومختلف الهيئات المحلية، والقطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وذلك بهدف إكسابها زبائن جدد وأحيانا دائمين.
- تشجيع المنشئين على الإبداع والتجديد واكتشاف أسواق أخرى، وأيضا على التعامل في إطار عقود المقاولات من الباطن تجعلهم يوسعون من حصتهم السوقية.
- إقامة علاقات أقوى مع الجامعات ومخابر البحث من أجل خلق مشاريع ومؤسسات صغيرة مجددة ذات قدرة تكنولوجية عالية.
- تعميم وتسهيل تداول المعلومات المتعلقة بنشاط ومستجدات الوكالة، على مستوى مالكي المؤسسات الصغيرة وحتى على مستوى المنشئين المحتملين.
- ضرورة تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أصبح نهجا وإستراتيجية لا بد منه: في مجال التمويل ومنح القروض.

- العمل على تطوير المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ميادين: التنافسية التسويقية، التنافسية التسييرية، التنافسية بالابتكار والإبداع والمقاولاتية.

قائمة المصادر والمراجع:

- شيراز حايك سي حايك، دليلة بركان، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر، دراسة خاصة لولاية بسكرة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15/16/نوفمبر 2011.
- لخضر أوصيف، أحمد علماوي، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME / PMI) كأداة للحد من معدلات البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15/16/نوفمبر 2011.
- راج خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة 2008.
- عبد الله غالم، حنان سبع، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و 06 ماي 2013.
- نور الهدى برنو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية"، نشرت بواسطة: المركز الديمقراطي العربي في قسم الدراسات الاقتصادية، مشاريع بحثية، بعد الإطلاع على الموقع: <http://democraticac.de/?p=40830>
- عبد الرحمان بن عنتر، واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 24- العدد الأول، 2008.

عاشور كتوش، محمد طرشي، تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية اشرف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

ميلود تومي، مستلزمات تأهيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و 18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايب، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة : واقع التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011.

محمد كربوش، إستراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هل يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية كنموذج لمثيلاتها الجزائرية؟، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014.

<http://www.andpme.org.dz>

<http://www.djazairiess.com/aps/437808>